الأمم المتحدة S/2020/631

مجلس الأمن

Distr.: General
1 July 2020
Arabic
Original: English

مذكرة شفوية مؤرخة 1 تموز/يوليه 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من البعثات الدائمة لإستونيا وألمانيا وبلجيكا وفرنسا لدى الأمم المتحدة

تتشرف البعثات الدائمة لإستونيا وألمانيا وبلجيكا وفرنسا لدى الأمم المتحدة بأن تحيل طيه رسالة من رئيسة اللجنة التنسيقية للإجراءات الخاصة (انظر المرفق).

وترجو البعثات الدائمة لإستونيا وألمانيا وبلجيكا وفرنسا لدى الأمم المتحدة إصدار هذه المذكرة الشفوية ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

070720 070720 20-08833 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة 1 تموز/يوليه 2020 الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من البعثات الدائمة لإستونيا وألمانيا وبلجيكا وفرنسا لدى الأمم المتحدة

أكتب إليكم بصفتي رئيسة اللجنة التنسيقية للإجراءات الخاصة لإطلاعكم على معلومات تتعلق بالأنشطة التي اضطلع بها المكلَّفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة والتي أرى أنها ذات صلة بعمل مجلس الأمن.

لقد اضطلعت الإجراءات الخاصة باستمرار بدور هام في الوقاية والإنذار المبكر إذ بادرت إلى دق ناقوس الخطر للتنبيه إلى الأزمات الناشئة، سواء أ كانت تتصل بمواضيع أم ببلدان. ويتجلى إسهامها في جميع مراحل النزاعات/الأزمات – قبل النزاعات وأثناءها وبعدها – إذ تسهم في جملة أمور في تحديد العلامات المبكرة للأزمات أو معالجة انتهاكات حقوق الإنسان أثناء النزاعات أو تعزيز إدماج حقوق الإنسان في حالات ما بعد انتهاء النزاع، إضافة إلى دعمها للتنمية الشاملة للجميع.

ويشدد الأمين العام، في دعوته إلى العمل من أجل حقوق الإنسان، على العلاقة الموثقة توثيقا جيدا بين تمتع المجتمع بحقوق الإنسان والتزامه بها من جهة وقدرته على مواجهة الأزمات من جهة أخرى، وكذلك على المسؤولية المشتركة لجميع الجهات الفاعلة في الأمم المتحدة عن منع نشوء الأزمات. ولذلك، فإن الغرض من هذه الرسالة هو توجيه الاهتمام إلى المعلومات التي جمعتها الإجراءات الخاصة وتيسير الاطلاع عليها، من أجل جعل نظام حقوق الإنسان مستجيباً ومبتكرا في مواجهة تحديات حقوق الإنسان، وتعزيز التآزر بين حقوق الإنسان وجميع ركائز عمل الأمم المتحدة.

وترد المعلومات المتعلقة بالأنشطة المضطلع بها في إطار الإجراءات الخاصة في عام 2019 في التقرير السنوي عن الإجراءات الخاصة وإضافته المتعلقة بالوقائع والأرقام (A/HRC/43/64 و A/HRC/43/64/Add.1 و A/HRC/43/64/Add.1/Corr.1). ويقدم التقرير لمحة عامة عن الأنشطة المضطلع بها وأثرها. والأهم من ذلك أن الوثيقة تبرز أيضاً إسهام الإجراءات الخاصة في الوقاية والسلام والأمن، وكذلك عملها مع هيئات وكيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة. وتم أيضا تجميع التوصيات والاستنتاجات التي أصدرها المكلفون بولايات بشأن قضايا مواضيعية وقطرية في عام 2019 (انظر A/HRC/43/65).

ومن الأمثلة الجيدة في هذا السياق زيارات المكلفين بولايات إلى بلدان في حالات ما بعد النزاع أو حالات النزاع أو الأزمات، ومما يكتسي أهمية في هذا الصدد الزيارات التي تمت في إطار الإجراءات الخاصة في عام 2019. وتشمل هذه الزيارات، على سبيل المثال، زيارات إلى البوسنة والهرسك (المهاجرون)، وجمهورية أفريقيا الوسطى (الولاية القطرية لجمهورية أفريقيا الوسطى)، وإثيوبيا (حرية التعبير)، ومالي (الولاية القطرية لمالي)، ونيجيريا (المساكن والإعدام بإجراءات موجزة)، والصومال (الولاية القطرية للصومال)، وتيمور – ليشتي (الشعوب الأصلية)، وأوكرانيا (الميل الجنسي والهوية الجنسانية)، وبنغلاديش، وماليزيا، وتايلند، في سياق ولاية المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في ميانمار. وإضافة إلى ذلك، تم تقديم عدة تقارير عن الزيارات التي تمت في عام 2018 في العام الماضي، مثل تلك المتعلقة بتشاد (المرتزقة) ونيجيريا (الاتجار) وأوكرانيا (الديون الخارجية والتعذيب والاختفاء القسري).

وبالمثل، تتناول التقارير المواضيعية مواضيع تتصل بالوقاية أو الإنذار المبكر أو النزاعات أو الأزمات الناشئة. وركز تقرير المقررة الخاصة المعنية بالحق في التعليم على الحق في التعليم ومنع الجرائم الوحشية والانتهاكات الجماعية أو الجسيمة لحقوق الإنسان (انظر A/74/243). وبحث المقرر الخاص المعني بتعزيز الحقيقة والعدالة والجبر وضمانات عدم التكرار التجارب العملية لبرامج الجبر المحلية (انظر A/HRC/42/45) وتناول مسألة الاعتذار عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي الإنساني (انظر A/74/147).

وزادت الإجراءات الخاصة من عملها مع هيئات الأمم المتحدة وممثليها. وقد بذلت اللجنة التنسيقية جهوداً لتعزيز الإجراءات الخاصة على نطاق الأمم المتحدة، وقد أتت هذه الجهود أكلها، مثلما يتضح من عمل بعض المكلفين بولايات مع مجلس الأمن، وهيكل بناء السلام، وهيكل أهداف التنمية المستدامة، وبصفة أعم، أفرقة الأمم المتحدة القطرية. كما بُذلت جهود لجمع أمثلة جيدة على الأثر الإيجابي لعمل المكلفين بولايات، بما في ذلك في مجالات السلام والأمن والتنمية. وهذه المعلومات متاحة على الموقع الشبكي لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان[1].

وبما أننا جميعاً نواجه جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) ونتصدى لهذه الأزمة غير المسبوقة، اسمحوا لي أن أؤكد أن المكلفين بولايات قد ارتقوا إلى مستوى هذا التحدي. إذ اتخذوا مبادرات شتى تبين إلى أي مدى تعد حقوق الإنسان أساسية لحماية الأشخاص أثناء هذه الأزمة وإلى أي مدى يعد ضروريا العمل معاً على بلورة استجابات فعالة. وقدموا إرشادات إلى الدول وغيرها من الجهات المعنية، وعملوا على إعداد أدوات مبتكرة وواصلوا عملهم في مجالي الوقاية والرصد. والنتيجة هي سلسلة من الوثائق، التي صدرت من خلال مجموعة متنوعة من الوسائل، تغطي طائفة واسعة من قضايا حقوق الإنسان، يتصل العديد منها بمسائل السلام والأمن، مثل حالة المشردين داخليا، والتحريض على الكراهية والعنف، والعدالة الانتقالية، والبلدان التي تمر بنزاعات. وقد خصصت صفحة على شبكة الإنترنت[2] للتعبير عن الصوت الجماعي لنظام الإجراءات الخاصة بشأن هذه المسألة ووصف الإجراءات التي اتخذها بشأنها، وتشمل وثيقة عمل بعنوان "الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة وكوفيد-19"، ومذكرة إعلامية، وصفحة رسوم بيانية تعرض في لمحة جميع الإجراءات المتخذة في إطار ولايات الإجراءات الخاصة.

وفي ضوء رؤية الأمين العام التي تقول بأن حقوق الإنسان ينبغي أن تحدث تحولا وتوفر حلولاً، فإني على ثقة بأن أنشطة وتوصيات الإجراءات الخاصة، المبينة في هذه الرسالة ستفيد الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن، في فهم الأزمات ومنع نشوئها والتصدي لها ومنع تكرار حدوثها. ويسرني أنا وزملائي أن نواصل العمل مع أعضاء مجلس الأمن وفقا لميثاق الأمم المتحدة ولولاياتنا.

(توقيع) أنيتا **راماساستري**

رئيسة اللجنة التنسيقية للإجراءات الخاصة

(1) https://www.ohchr.org/EN/HRBodies/SP/Pages/SPGoodStories.aspx.

(2) https://www.ohchr.org/EN/HRBodies/SP/Pages/COVID-19-and-Special-Procedures.aspx.